الجمهورية التونسية
وزارة الداخلية
ولايـــة تـــوزر
بلديـــة نفطـــة
* = *

محضـــر جلســـة عـمـــــل
بتاريخ 24 مـاي 2023 على الساعة العاشرة صباحا
حـول زجـر الإعتـداء على الرصيـف

إنعقدت يوم الأربعاء 24 مـاي 2023 على الساعة العاشرة صباحا (10.h00) بمقر بلدية نفطة جلسة عمل برئاسة السيد راشد نصر كاتب عام بلدية نفطة المكلف بتسيير الشؤون الإدارية والعادية ببلدية نفطة تبعا للمرسوم عدد 09 المؤرخ في 08 مارس 2023 المتعلق بحلّ المجالس البلدية وذاك تحت إشراف السيد سامي نصيب معتمد نفطة وبحضور السادة :

- سـهـام حـمـــزة : رئيس فرع التجهيز بنفطة.
- عـواطـف داســي : ممثل عن الإدارة الجهوية للتجارة توزر.
- عبد الرزاق الصغير : رئيس مصلحة العلاجات بالمستشفى الجهوي بنفطة.
- زهيـر الشـافعـــي : ممثل عن معتمدية نفطة.
- مـحـمـد سـعـــود : رئيس فرقة الحماية المدنية بنفطة.
- أيـمـــن البـحـــري : رئيس مركز الشرطة البلدية ببلدية نفطة.
- زين العابدين دربالي : رئيس فرقة الحرس البلدي بالنيابة.
- حـــافـظ بّلـعـيـد : عن مركز الأمن الوطني بنفطة.
- عـمـاد التـلـيـلـي : رئيس مركز الحرس السياحي بنفطة.
- الخنيسي مـبـاركـي : عن مركز الأمن العمومي حرس نفطة.

في البداية رحب السيد راشد نصر الكاتب العام لبلدية بالحضور وعلى رأسهم السيد سامي نصيب معتمد نفطة ثم تلى عليهم مكتوب السيد وزير الداخلية عدد 171840 بتاريخ 05 ماي 2023 والوارد على البلدية تبعا لإحالة السيد والي توزر عدد 2071 بتاريخ 15 ماي 2023 حول زجر مخالفات الإعتداء على الرصيف قصد التعهد بإتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لردع مخالفات الإعتداء على الرصيف في إطار مخطط محلي بالتنسيق مع جميع الهياكل ذات العلاقة. وفي نفس السياق وبمناسبة تنفيذ قرار بلدي فوري في إزالة مخالفة بالطريق العام نوّه السيد الكاتب العام للبلدية بالتدخل العاجل لمصالح الشرطة البلدية والسلطات الأمنية معربا عن شكره وتقديره للإستجابة السريعة وهو ما من شأنه ردع المخالفين داعيا الى مواصلة هذا التمشي في التصدي لمثل هذه الظاهرة وجزر كلّ معتدي على الملك العام.

ثم أخذ الكلمة السادة :

❖ **السيد معتمد نفطة :** أشار في كلمته الى أهم نقاط موضوع مكتوب السيد وزير الداخلية مؤكدا على خصوصية كلّ جهة من حيث نوعية وكيفية الإعتداء على الرصيف منبها للإستغلال المفرط للرصيف (إنتصاب الأكشاك وخاصة أكشاك بيع المحروقات) مشددا على ضرورة التعهد بتدارك بعض الإشكاليات على الرصيف (الحفر، غراسة الأحواض الشاغرة...).

- الوضعية بولاية توزر تعتبر سيئة جدا بخصوص أشغال وتعطيل الرصيف (المرتبة الأولى في الإستغلال التجاري والمرتبة الثانية في ركن السيارات)
- موظفو الدولة وجب عليهم تطبيق القانون بغض النظر عن الحالات الإجتماعية.
- ذكر بعض النسب في مكتوب السيد وزير الداخلية (إستغلال الرصيف، الحفر ...).
- المطلوب منا الرّد على نقاط مكتوب السيد زير الداخلية وبالتالي عدم الخروج عن الموضوع والإلتزام بالمحاور المذكورة.

❖ **السيد الكاتب العام للبلدية :**

- الإعتداء المتواصل على حرمة الطريق وتنامي ظاهرة بناء المدارج الخارجية.
- مشكلة الأكشاك وخاصة المعدة لبيع المحروقات وما تمثله من خطر على سلامة المواطن والممتلكات الخاصة والعامة حيث يوجد البعض منها في أماكن ذات أولوية أمنية من حيث تواجدها في منحدر وأمام مدرسة إعدادية وداخل سوق أسبوعية وبمحاذاة الواحة.
- غياب العقلية والتخطيط وإنشاء محطات إيواء للسيارات وخاصة مع وجود البناء القديم الذي حال دون ذلك.
- نقص التخطيط للمدى البعيد نتيجة قصر النظر بخصوص تطور نمو أسطول السيارات على مدى 20 سنة الماضية وهو ما يتطلب حسن التخطيط مستقبلا لتلافي هذا الإشكال في الأحياء الجديدة.
- ضرورة زجر الإعتداء على الرصيف وإزالة المخالفات وتطبيق القانون.

❖ **ممثل الصحة بالمستشفى الجهوي بنفطة :**

- خلو الشوارع الرئيسية داخل المنطقة البلدية من مآوي للسيارات يدفع المواطن لإشغال الأرصفة بصفة عشوائية وهو مضطر لذلك.
- كما تساءل عن فهم أشكالية الحفر في الرصيف لمن تعود و إن كانت البلدية هي مسؤولة فلتتدارك ذلك؟

❖ **ممثل الحرس السياحي :**

- إستحالة إيجاد حلّ لتوسيع الطريق الوطنية رقم 03 على أساس وأن ما هو موجود يعتبر أمرا واقع.

❖ **ممثل الحرس الوطني :**

- إشكالية وقوف الشاحنات لأيام أمام المعامل بمدخل البلدة وهو ما يتطلب التدخل العاجل درئا لكلّ إشكال.
- النشاط التجاري على الرصيف هو من مسؤولية مصالح التجارة وبالتالي هي مطالبة بزجر المخالفين.
- المخالفات المالية واجبة وضرورية للرّدع وكلّ جهة معنية حسب إختصاصها.

❖ **ممثل الشرطة البلدية :**

- لا يمكن تحمل أخطاء المجلس القديم ومن سبقنا من مسؤولين الذين تخلوا عن أداء واجبهم في زجر المخالفات وتنفيذ القرارات.
- يجب مراعاة الجانب الإجتماعي للمخالفين من أصحاب الأكشاك.
- بيع المحروقات يدخل ضمن مرجع نظر الجهات الأمنية (الأمن العمومي).
- نسبة 50 % من المدارج سببها ضيق المباني السكنية من الداخل.
- لا يمكن تنفيذ أي قرار إلا بعد مراجعة المصالح الأمنية الجهوية.
- هناك ظروف إجتماعية وأخرى أمنية يجب مراعاتها في تنفيذ أي القرار.

❖ **ممثل الإدارة الجهوية للتجارة :**

- تطبيق القانون على الجميع دون إستثناء ولسنا معنيين بالجانب الإجتماعي لزجر المخالفين.
- ليس لدينا قانون يخول لنا منع الإنتصاب على الطريق ولكن ننظر في المخالفات الصحية فقط.
- تكوين لجنة محلية بمشاركة جميع الأطراف مرجع النظر لزجر الإنتصاب الفوضوي وإتمام الإجراءات القانونية اللازمة.
- الإلتزام بالسرية في العمل.

❖ **السيد الكاتب العام :**

- عدم تطبيق وتنفيذ القرارات يعني للمخالفين ضعف الإدارة وتلاشي هيبتها.
- التساؤل لماذا لا تطبق هذه القرارات إن كانت كلّ الإمكانيات متوفرة.
- العمل في إطار لجنة تقوم بحملات من شأنها أن تزجر المخالفين.
- البلدية مستعدة لتوفير كلّ ما يلزم من موارد بشرية ومادية لتطبيق القرارات المتخذة.
- سنحاول قدر المستطاع بالتعاون مع مختلف المتدخلين لتدارك مشكلة الحفر بالطرقات الرئيسية .

رفض المنتصبين للأوامر والضوابط البلدية (تسطير الرصيف).

- إقتراح تكوين لجنة خاصة لمعاينة هذه المخالفات وإتخاذ ما يتطلبه الأمر من إجراءات آنية.
- القلق البالغ من وجود كشك لبيع المحروقات بمنحدر وادي البورة وإشكالية عدم تنفيذ القرارات المتخذة.

❖ **السيد معتمد نفطة :**

- على البلدية مراسلة السيد الوالي والسادة رؤساء المناطق بخصوص تنفيذ القرارات.
- الأكشاك تشكل خطر كبير على المارة.
- توفير أماكن مرخص فيها للأكشاك.
- لا يمكن الترخيص لأكشاك بيع المحروقات.
- ضرورة تنفيذ القرارات القديمة ومراسلة المصالح الأمنية وعقد جلسة في الغرض.
- لا بد من تخصيص ميزانية لشراء مواد الترصيف.
- البدأ بالإشكاليات البسيطة (توقف الشاحنات، الحفر...).
- التأكيد على دور مصالح التجارة في زجر المخالفات التجارية.
- الإعتداءات المتكررة على الأرصفة سببها غياب الرّدع.
- على مصالح الشرطة البلدية والمصالح الأمنية ككل إجابة ومراسلة البلدية عند تعذر تنفيذ أي قرار.
- خلال حملة نظافة بالتنسيق مع مصالح الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات تم تعبئة عدد 30 شاحنة من فواضل البناء توزعت على أربع مواقع وهي مكلفة جدا ولا يمكن للدولة تحمل إستمرارها.

هذا وعلى إثر ذلك تم الإتفاق على الخطوات العملية التالية :

1- النشاط التجاري :

- تكوين لجنة محلية بمشاركة جميع الأطراف مرجع النظر لزجر الإنتصاب الفوضوي وإتمام الإجراءات القانونية اللازمة.
- الإلتزام بالسرية في العمل.

2- سوء توظيف الأشجار :

- النظر في وضعية بعض الأشجار.
- تجديد بعض الأشجار.
- تعهد البلدية بإيلاء هذا الموضوع ما يستحقه.

3- حفر وسوء تهيئة :

- تعهد البلدية بسدّ الحفر وتهيئة جميع الأرصفة ومراسلة المجلس الجهوي لتوفير مواد الترصيف.

4- الأشغـــــال :

- رفع فواضل البناء : مخالفة الجميع مباشرة دون تنبيه.
- أشغال الطريق العام : المعاينة ثم إصدار قرار إزالة وتنفيذها.

5- الأكشـــــاك :

- الإتفاق على عدم السماح بإنتصاب أي كشك جديد.
- مراجعة قرارات إزالة الأكشاك السابقة وسبل تنفيذها.

6 - السوق الأسبوعية :

- إستدعاء مستلزم السوق والتنبيه عليه بإحترام حدود السوق.
- إستعمال حواجز حديدية تضبط حدود الإنتصاب بالسوق.

وفي الأخير شكر السيد الكاتب العام المكلف بتسيير الشؤون الإدارية والعادية ببلدية نفطة الحضور على ما أبدوه من مسؤولية تجاه هذا الموضوع والمصلحة العامة للمنطقة البلدية بنفطة.
و أختمت الجلسة في حدود الساعة منتصف النهار والنصف من نفس اليوم والتاريخ المذكورين.

نـفطـة فـي : 29 مـــــاي 2023

المكلف بتسيير الشؤون العادية و الإدارية للبلدية
الكاتب العام: رشيد نصر